(30) (المائدة|47) فهذه المقاطع الثلاثة توضح أنّالتقنين أوّلاً و الحكم ثانياً حقّمخصوص للّه لم يفوضه إلى أحد من خلقه و لاَجل ذلك يصف من يعدل عنه بالكفر تارة و الظلم أُخرى و بالفسق ثالثة. فهم كافرون لاَنّهم يخالفون التشريع الاِلهي بالردّ و الاِنكار والجحود. وهم ظالمون لاَنّهم يسلّ ِمون حقّالتقنين الّذي هو خاصّباللّه إلى غيره. وهم فاسقون لاَنّهم خرجوا بهذا العمل عن طاعة اللّه. وأمّا عمل الفقهاء و المجتهدين فهو إمّا استخراج الاَحكام الشرعية من الكتاب والسنّة و الاستخراج غير التشريع، وإمّا تخطيط لكلّ مايحتاج إليه المجتمع في إطار القوانين الاِلهية، و التخطيط غير التشريع. الخامسة: التوحيد في الطاعة والمراد أنّه ليس هناك من تجب طاعته بالذات إلاّاللّه تعالى فهو وحده الّذي يجب أن يطاع و أمّا طاعة غيره فإنّما تجب بإذنه و أمره. قال سبحانه: "وما أُمِرُوا إِلاّ لِيَعْبُدُوا اللّهَ مُخْلِصينَ لَهُ الدّ ِينَ " (البيّنة|5) و الدين في الآية بمعنى الطاعة أي مخلصين الطاعة له لا لسواه. وعلى ذلك فكلّمن افترض اللّه طاعته و الانقياد لاَوامره و الانتهاء عن مناهيه فبإذنه سبحانه و أمره، قال سبحانه:"وَ ما أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلاّ لِيُطاعَ بِإِذْنِ اللّه ِ" (النساء|64). وبالجملة فهنا مطاع بالذات وهو اللّهسبحانه وغيره مطاع بالعرض و بأمره. السادسة: التوحيد في الحاكمية إنّالحكومة حاجة طبيعية يتوقف عليها حفظ النظام بعد التشريع و